

وهكذا حكم يَقْشَعِرُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمَارُّ (يعني تقول : لم يقشعِرْ ولم يَحْمَرَّ ، ولم يحمارَّ بكسر اللام وفتحها لما مرَّ ، ولم يَقْشَعِرْ ولم يَحْمَرُّ، ولم يحمارُّ بفك الإدغام، وكسر ما قبل الآخر، لأننا نقدر الأصل في يَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويقشعِرُ=يَحْمَرُّ، وَيَحْمَارُّ، وَيَقْشَعِرُ بكسر ما قبل الآخر في المضارع، وفي الماضي مفتوحة حملاً على الأخوات نحو: اجتمع يجتمع، واستخرج يستخرج، وقولهم: ارعوى يرعوى، واحواوى^(١) يَحْوَاوي = إذا اسمرت شفته^(٢) يدل عليه .

(وإن كان العين من المضارع مضموماً فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعني الضم والفتح والكسر (مع الإدغام ، ويجوز فكه) أي فك الإدغام (تقول : لم يُمَدَّ بحركات الدال) الفتح للرخفة والكسر ، لأنه الأصل في حركة الساكن ، والضم لإتباع العين (و) تقول : (لم يَمُدَّ) بفك الإدغام لما تقدّم .

(وهكذا حكم امر) ، يعني أمر المخاطب.

وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في الأمر إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز في المضارع المجزوم . ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واره أو ياؤه .

ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فإن كان مكسور العين أو مفتوحة (فتقول: فِرٌّ وَعَضُّ بكسر اللام وفتحها) لما تقدّم (وأفِرُّ وأَعْضُّ) بفك الإدغام .

وإن كان مضمون العين فتقول : مُدِّ بِحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وَاْمُدُّ) بفك الإدغام لما ذكر في المضارع ، وقد

(١) انظر القاموس : حوى . (٢) « إذا اسمرت شفته » زيادة في إحدى النسخ .